



■ متابعة حكومية



■ المطير مترئسا جانباً من الجلسة

نواب: لا سبيل لمعالجة اختلالات الموازنة العامة

بحزمة من الانجازات.. رئيس مجلس الأمة يعلن فض

الدمخي : الخلل الأكبر في الميزانية ليس ارتفاع المصروفات.. بل الاعتماد شبه الكلي على الإيرادات النفطية

واليوم بيقيننا وإيماننا نقدم حسابنا عن مدة لا تتعدى الخمسين يوما صدحت خلاله في جنبات هذا المجلس ثبرات العمل تقديسا لواجب الوفاء بالعهد ورعاية لحقوق هذا الوطن الذي اظللنا بنعم من الله وخيرات لا تحصى وتجابوا مع تطلعات الشعب في روضة من فريضة الشورى ونفحات الديمقراطية وبحبوة التآخي والتعاطف والمحبة صبر لا ينقد وعزم يتجدد وحوار واع وحرص لا يبدد ودراسة متعققة في أناة وروية وحماس لا يخبو ولا يخدم وكانت نتيجته رسم الخارطة التشريعية وإنجاز بعض من القوانين الإسكانية والتعديل على قانون المحكمة الدستورية وإقرار قانون جديد في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة بما يشمل القانون من المفوضية العامة للانتخابات والتعديل بإضافة ربات البيوت ضمن الفئات المشمولة بالقانون رقم 114 لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي. وسنقى بإذن الله متسلمين بروح الصبر والتطلع لدور انعقاد قادم يحمل في طياته روح الإنجاز وتحقيق تطلعات شعبنا الكريم في ظل قيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله ورعاهما.

أخواتي وإخواني الكرام.... إن أدوار انعقاد كل فصل تشريعي هي سلسلة حلقات مترابطة متصلة يكمل بعضها بعضا ويمهد كل دور للذي يليه وفي كل دور غرس وحصاد والعبرة في النهاية وإن طال الغرس والدرس هي بالطيبات من يانع الثمار. أخواتي وإخواني الكرام.... هناك عدد من مشروعات القوانين والاقتراحات بقوانين توقفت في هذا الدور فلقد قدمت الحكومة العديد من مشروعات القوانين بينما بلغ عدد الاقتراحات بقوانين المقدمة من الأعضاء ثلاثمائة وثلاثة عشر اقتراحا والاقتراحات برغبة المقدمة من الأعضاء مائتين وستة وسبعين اقتراحا وبلغ



■ حمدان العازمي متحدثا



■ الحجرف يدلي بدلوه

الزيد : ارتفاع المصروفات يشكل هاجسا نيابيا لكنه في الوقت ذاته واقع لا يمكن تجاهله نظراً للنمو السكاني

الحجرف : لن نتوانى عن الدفاع عن مقدرات الكويت..قصور حكومي واضح في المشاريع التنموية

الحبيني : مشكلتنا هي سوء الإدارة الاقتصادية والمالية والتعليمية والصحية..في كل مجال لدينا سوء إدارة

حمدان العازمي : هناك ميزانيات مليارية تمر كل سنة ونقول عنها الكلام نفسه.. والخدمات ماتزال متدهورة

وأعضائها محل شكر وتقدير وامتنان على ما قدموه من جهد واضح وتعاون زاه أثمر عنه مرونة وتوافق تحقيقا للمبتغى العام وتمثل ذلك في الاتفاق وإقرار القوانين النوعية ورسم الخارطة التشريعية مع إخوانهم النواب في اللجنة التنسيقية. لا شك أننا جميعا حاملو هموم الوطن وآمال شعبنا مقلون بثقة عظيمة ورغبة أكيدة في ترجمة الخطاب التاريخي لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الذي لا يزال صداه يجول أرجاء الوطن والذي ألقاه نيابة عن سموه سمو ولي العهد في تاريخ الثاني والعشرين من شهر يونيو لعام 2022 وما يحمله من مضامين التمسك بالدستور وبالشعب صاحب تقرير المصير. أخواتي وإخواني الكرام....

والضحية شعاركم مدركين أن دور الانعقاد الأول وما يحمله من قصر أمسه وشقاء عنائه لا يواسيه إلا زرع بذرة وثمرة نتطلع إليها في ظل تفاعل واع وتعاون متبادل مع السلطة التنفيذية وهذا ما لمسناه في النشاط الملحوظ لجميع لجان المجلس التي كان حصيلة عملها المتواصل المكثف فيضا زاخرا من الإنجاز التشريعي الذي نتطلع إلى أن يغمر جلسات دور الانعقاد المقبل بإذن الله. وإذا كانت جلسات المجلس العلنية تحت قبته هي المظهر البادي الذي يطالعها جمهور المواطنين فإن في قاعات لجان المجلس خلايا نشاط دائم لا تكف تجاوبكم مع تطلعات الشعب الذي استودعكم أمانة رسالته فأديتم الأمانة وأوفيتم بالعهد وكان الصبر ديدنكم

الاصطفاف في مراكز الاقتراع حاملين مؤمنين بمستقبل واعد لا يهزمه طول الانتظار. أخواتي وإخواني الكرام.... ونحن اليوم نتعطر بمسك الختام نتصافي على مودة وما برح قلوبنا الصفاء وتتصافح إلى عودة كدائنا عند كل لقاء نلتقي ونفترق سنة الحياة ولكن لا نتفارق ورباطنا لا يتمزق نجتمع وننفذ ولا ننقض من نفوسنا ما ألف بينها من أواصر التضامن من أجل مستقبل آمن وحاضر زاهر. أخواتي وإخواني الكرام.... لقد بذلتهم من سخي العطاء إدراكا للمسؤولية وإيماننا بالواجب ما تجلى في تجاوبكم مع تطلعات الشعب الذي استودعكم أمانة رسالته فأديتم الأمانة وأوفيتم بالعهد وكان الصبر ديدنكم

الشعب الكويتي الكريم في ظل قيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله ورعاهما. وفيما يلي نص الكلمة: "بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على اشرف المرسلين محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين أخواتي وإخواني الكرام.... في هذا اليوم الذي نشهد فيه اختتام دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السابع عشر أتوجه إليكم جميعا بتحية يملؤها الفخر والاعتزاز والتقدير والامتنان لما بذلتموه من جهد وعطاء عن طيب نفس وتقان وإيماننا واحتسابا وعرفانا لشعب أوفى كلمته في يوم الرهان وعند وعده لا تحبط عزيمته من تكرار الانتخاب ولا من مشقة

من الفصل التشريعي الـ17. وقال رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون إن محصلة عمل دور الانعقاد العادي الاول من الفصل التشريعي الـ 17 جاءت تجاوبا مع تطلعات الشعب ونتيجتها رسم الخارطة التشريعية في انجاز بعض من القوانين الإسكانية والتعديل على قانون المحكمة الدستورية وإقرار قانون جديد في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة بما يشمل القانون 17 لسنة 2014 بشأن التامين الصحي. وأعرب الرئيس السعدون عن التطلع لدور انعقاد قادم يحمل في طياته روح الإنجاز وتحقيق تطلعات

البديل الاستراتيجي خلال ستة أشهر من تاريخ إقرار الميزانية متضمنا إعادة التوظيف الوظيفي لجميع الوظائف العامة والفنية والمهنية في الجهات الحكومية وطبيعة العمل فيها ومتطلباتها وشروط شغلها والمهام المناطة بها والية تقييم الأداء بشأنها ووضع قواعد الرواتب والأجور والترقيات الخاصة بها وطرق تأهيل وتدريب وتطوير العاملين فيها وربط الراتب الأساسي وبدلات غلاء المعيشة لها على ضوء مؤشرات التضخم العالمية والمحلية. ورفع نائب رئيس مجلس الأمة محمد المطير جلسة المجلس الخاصة. ثم عقد المجلس الجلسة الختامية بمناسبة انتهاء دور الانعقاد العادي الاول

من قبل الحكومة. وأوضح الكندري أن الحكومة مستمرة في تعديل المسار السياسي والاقتصادي والإداري ومحاربة الفساد. عقب ذلك انتقل المجلس إلى التصويت على الميزانيات وربطها. ووافق المجلس على مشاريع القوانين بربط ميزانيات الجهات الحكومية الملحقه عن السنة المالية -2023- 2024 " وقرر إحالتها إلى الحكومة. ووافق المجلس أيضا على مشروع قانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية -2023- 2024 " وقرر إحالتها إلى الحكومة. كما أقر المجلس مشاريع القوانين بربط ميزانية الجهات الحكومية المستقلة عن السنة المالية -2023- 2024 " وقرر إحالتها إلى الحكومة. ووافق مجلس الأمة على مشاريع القوانين باعتبارها الحسابات الختامية لخمس جهات مستقلة عن السنة المالية -2021- 2022 " كما وافق المجلس على عدد من التوصيات بشأن عدالة الرواتب والأجور والمساواة بين الموظفين العاملين في الهيئات والوزارات الحكومية. وتضمنت التوصيات وفقا للطلب النيابي أربعة توصيات اولها قيام مجلس الوزراء بتسكين الوظائف القيادية في جميع الوزارات والهيئات والجهات التابعة لها خلال ثلاثة شهور من تاريخ إقرار الميزانية العامة -2023- 2024 " وأوصى المجلس بقيام الحكومة بالتعهد بتنفيذ "الإطار الوطني لحوكمة الجهاز الإداري الحكومي بدولة الكويت" الصادر من الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والذي تم رفعه إلى مجلس الوزراء في يونيو 2019 وذلك خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ إقرار الميزانية العامة للسنة المالية -2023- 2024 " كما أوصى المجلس بقيام الحكومة بالتعهد بإنجاز مشروع قانون



■ كلمة لاري



■ بوشهري خلال مداخلتها